وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

أسعار البترول ترتفع 6 % وسط تكهنات بتعميق تقلص إمدادات كبار المنتجين

الرياض

تحركت أسعار النفط بشكل طفيف خلال التعاملات الآسيوية أمس الأربعاء، إذ تنتظر السوق أنباء محتملة متباينة على جبهة الإمدادات، مع توقع أن يناقش تحالف أوبك+ تخفيضات الإنتاج، وتتطلع إلى تأكيد على تراكم حاد في مخزونات الخام الأمريكية.

وبحلول الساعة 0800 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 14 سنتا بما يعادل 0.17 بالمئة إلى 82.59 دولاراً للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 13 سنتا، أو 0.17%، إلى 77.90 دولاراً. وانخفض كلا الخامين القياسيين لأربعة أسابيع متتالية، وتراجعت الأسعار أكثر الأسبوع الماضي بفعل المخاوف المتزايدة بشأن توقعات الطلب. وظل المستثمرون حذرين قبل اجتماع أوبك+ المقرر يوم الأحد، حيث قد تناقش مجموعة المنتجين تعميق تخفيضات الإمدادات بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

وارتفع الخامان القياسيان نحو اثنين بالمئة، يوم الاثنين، بعد أن أبلغت مصادر في أوبك+ أن المجموعة، منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجين المتحالفين معها، من المنتظر أن يدرسوا تخفيضات إضافية في إمدادات النفط عندما تجتمع في 26 نوفمبر.

وقال بيب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى مجموعة آي جي الاستشارية المالية العالمية: «سيكون الاجتماع القادم هو محور التركيز الرئيسي لأسعار النفط في الوقت الحالي، مع تجاهل المعنويات للزيادة الحادة في مخزونات الخام الأمريكية».

ويتوقع المحللون أن تقوم أوبك+ بتمديد أو حتى تعميق تخفيضات إمدادات النفط في العام المقبل. وكتب محللو بنك إيه ان زد في مذكرة: «بينما يشير إجماع السوق إلى أن السعودية وروسيا ستمددان التخفيضات الطوعية حتى عام 2024، فإن أي تخفيضات أخرى من قبل الأعضاء الآخرين ستكون مفتاح الأسعار المستقبلية».

وقال رئيس قسم أسواق النفط والصناعة في وكالة الطاقة الدولية، يوم الثلاثاء، إنه حتى إذا مددت دول أوبك+ تخفيضاتها إلى العام المقبل، فإن سوق النفط العالمية ستشهد فائضًا طفيفًا في العروض في عام 2024.
وارتفعت مخزونات الخام الأمريكية بنحو 9.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 17 نوفمبر، وفقا لمصادر في السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء.

وانخفضت مخزونات البنزين بنحو 1.79 مليون برميل، بينما انخفضت مخزونات نواتج التقطير بنحو 3.5 مليون برميل. ومن المقرر أن تصدر الحكومة الأمريكية بيانات المخزونات يوم الأربعاء. والخميس هو يوم عطلة رسمية في الولايات المتحدة.

وقال محللو انفيستنق دوت كوم، تحركت أسعار النفط قليلاً في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء بعد أن أشارت بيانات الصناعة إلى زيادة كبيرة في المخزونات الأمريكية، في حين واصل المتداولون الصمود في انتظار المزيد من تخفيضات العرض من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول.وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن المخزونات الأمريكية زادت على الأرجح بأكثر من 9 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 17 نوفمبر، وهو ما يزيد بكثير عن التوقعات لزيادة قدرها 1.5 مليون برميل. وشهدت مخزونات البنزين انخفاضا قدره 1.8 مليون برميل، في حين انخفضت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 3.5 مليون برميل.وأشارت بيانات معهد البترول الأمريكي إلى زيادة الأسبوع الرابع على التوالي في المخزونات الأمريكية، مما يشير إلى أن إمدادات النفط ظلت قوية، في حين بدأ الطلب على الوقود في التراجع مع بدء فصل الشتاء. وأشارت أيضًا إلى أن إمدادات النفط الخام قد لا تظل محدودة كما كان متوقعًا في البداية.وقد أثرت هذه الفكرة، إلى جانب علامات تدهور الأوضاع الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، بشكل كبير على أسعار النفط خلال الأسابيع القليلة الماضية. وبينما انتعشت الأسعار بشكل حاد من أدنى مستوياتها خلال أربعة أشهر خلال الجلسات الثلاث الماضية، يبدو أن ارتفاع الارتداد بدأ يهدأ الآن.

ضعف الدولار قوة للنفط

كما أعطى ضعف الدولار بعض القوة للنفط، حيث راهن المتداولون على نهاية دورة رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي. وعادةً ما تبشر بيانات معهد البترول الأمريكي بقراءة مماثلة لبيانات المخزون الرسمية من إدارة معلومات الطاقة، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق من يوم الاربعاء.

وأظهرت المخزونات الأمريكية زيادات أسبوعية متسقة، في حين سجل الإنتاج مؤخرًا مستويات قياسية مع قيام منتجي النفط ومصافي التكرير بزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الصادرات، كما أصبحت السحوبات على مخزونات البنزين ونواتج التقطير أكثر تناثرا في الأشهر الأخيرة، مما يشير إلى بعض التباطؤ في الطلب على الوقود في الولايات المتحدة بسبب التغيرات الموسمية.وينصب تركيز السوق الآن بشكل مباشر على الاجتماع المقبل لمنظمة أوبك وحلفائها (أوبك+) في 26 نوفمبر. وأشارت تقارير إعلامية إلى أن المملكة العربية السعودية وروسيا، وهما منتجان رئيسيان في المجموعة، تدرسان تخفيضات أعمق في الإمدادات لدعم أسعار النفط، بالنظر إلى الضعف الأخير الذي شهدته الأسواق.
كما أظهرت زيادة الإنتاج من قبل أعضاء أوبك الآخرين، إلى جانب ارتفاع الإنتاج الأمريكي، أن أسواق النفط الخام لم تكن متشددة كما كان متوقعا في البداية. وقد أثرت هذه الفكرة، إلى جانب علامات الضعف الاقتصادي في الصين المستوردة الرئيسية وغيرها من الأسواق، على أسعار النفط بشكل كبير في الأسابيع الأخيرة.

وخفضت السعودية وروسيا في وقت سابق هذا العام الإنتاج عدة مرات لتعزيز الأسعار. ويتوقع المحللون أن يؤدي أي تخفيض إضافي في الإنتاج إلى نتائج مماثلة، وأن يبقي الأسواق ضيقة في أوائل عام 2024.

وقال محللو البنك الأسترالي النيوزلندي، أمس الأربعاء، لم يطرأ تغير يذكر على أسعار النفط مع انتظار المتداولين لمعرفة ما إذا كانت أوبك وحلفاؤها سيتدخلون في السوق في اجتماعهم القادم. وقالوا استقر خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 78 دولارًا للبرميل يوم الثلاثاء بعد استقراره في نطاق دولار واحد.

وارتفع النفط الخام أكثر من 6% في الجلستين السابقتين وسط تكهنات بأن السعودية وحلفائها قد يعمقون تخفيضات الإمدادات في اجتماعهم المقبل في 26 نوفمبر. وأشارت خيارات النفط الامريكية إلى ان العديد من المتداولين يزيدون رهاناتهم على هذه النتيجة في محاولة لعكس الانخفاض الأخير في الأسعار. وانخفض سعر النفط الخام بعد أن قال الرئيس الأمريكي جو بايدن إن اتفاقًا لإطلاق سراح بعض الرهائن الإسرائيليين الذين تحتجزهم حركة حماس المسلحة أصبح وشيكًا. وفي وقت لاحق، استعاد النفط بعض الأرض بعد أنباء مفادها أن صناع القرار في بنك الاحتياطي الفيدرالي متحدون حول استراتيجية «المضي قدماً بحذر» في تحركات أسعار الفائدة في المستقبل. ومن الآن وحتى اجتماع نهاية الأسبوع، سيحصل المتداولون على رؤى جديدة حول الأساسيات الأمريكية مع صدور الأرقام الرسمية حول مخزونات النفط الخام والمنتجات. وتوسعت مخزونات النفط الخام على مستوى البلاد خلال الأسابيع الأربعة الماضية إلى أعلى مستوياتها منذ أغسطس.

وقال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول للتداول في بنك كوريا للأوراق المالية، إن التراكم المتوقع في المخزونات الأمريكية، بالإضافة إلى هيكل الكونتانغو لسعر خام غرب تكساس الوسيط في الشهر الأول، «يبقيان على الأسعار». «لكنها تجارة متقلبة في الغالب حتى نرى ما ستفعله أوبك +». وأثرت المؤشرات على توسع إمدادات الخام من خارج أوبك على الأسعار في الأسابيع الأخيرة، حيث عوضت المكاسب في الإنتاج تأثير التخفيضات الجماعية والطوعية التي وافقت عليها منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا. وانخفضت صادرات النفط الخام من الأخيرة إلى أدنى مستوى لها منذ ثلاثة أشهر قبل الاجتماع. وفي الشرق الأوسط، استولى المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران على سفينة في البحر الأحمر ردا على الحرب في غزة، مما أثار مخاوف بشأن احتمال حدوث خلل في واحدة من أكثر قنوات الشحن ازدحاما في العالم. وقال خفر السواحل الأمريكي يوم الاثنين إنه لا يزال يبحث عن مصدر التسرب من خط أنابيب تحت الماء قبالة ساحل لويزيانا في خليج المكسيك والذي يقدر أنه تسبب في تسرب أكثر من مليون جالون من النفط الخام. وتم إغلاق خط الأنابيب الذي يبلغ طوله 67 ميلاً من قبل شركة مين باس اويل قادرينق، صباح الخميس، بعد اكتشاف النفط الخام على بعد حوالي 19 ميلاً من شاطئ دلتا نهر المسيسيبي، بالقرب من شرق نيو أورليانز.وقال خفر السواحل: «لاحظت فرق التحليق النفط المرئي يوم الجمعة وهو يتحرك باتجاه الجنوب الغربي بعيدًا عن شاطئ لويزيانا»، مع استمرار جهود استخراج النفط وقامت الأجهزة تحت الماء بمسح خط الأنابيب للعثور على مصدر التسرب.

وفي حين أن الحجم الدقيق للنفط المتسرب غير معروف، إلا أن خفر السواحل، الذي كان يقود عملية التنظيف، قال إن الحسابات الهندسية الأولية حددت حجم التسرب عند 1.1 مليون جالون، أو 26190 برميلًا. وأضاف، أنه لم يتم الإبلاغ عن وقوع إصابات أو آثار على الشاطئ حتى الآن، ويجري التحقيق في سبب التسرب.

وقالت وكالة حماية البيئة الأمريكية، إن خفر السواحل قام بتنشيط فريق الاستجابة الوطني، الذي يضم 15 كيانًا اتحاديًا مسؤولاً عن تنسيق الاستجابة لحوادث التلوث النفطي.

وفي تلك الغضون، من المتوقع أن يتراجع إنتاج النفط في أفريقيا العام المقبل، إذ قالت غرفة الطاقة الأفريقية في تقرير جديد عن الصناعة هذا الأسبوع، إن إنتاج النفط في أفريقيا من المقرر أن يتراجع تدريجياً في عام 2024.

دول الخليج تطرح رؤيتها في التغير المناخي خلال كوب 28 الرياض

بدأ العد التنازلي لاستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كوب 28، الذي سيعقد في الفترة من 30 نوفمبر حتى 12 ديسمبر 2023، في مدينة إكسبو دبي.

ويعد هذا المؤتمر حدثاً تاريخياً بحد ذاته حيث يجمع تقريباً جميع دول العالم بهدف مراجعة ما حققته هذه الدول من تقدم في إطار التزاماتها بما اتُفق عليه في مؤتمر باريس لتغير المناخ في عام 2015 للحد من تأثيرات التغير المناخي. أن تتصدر دولة خليجية المشهد الدولي في هذا الشأن يعتبر خطوة جريئة بالفعل، بالنظر إلى أن دول الخليج تعد من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، لذا فقد كان متوقعاً أن يلقي إعلان استضافة دولة الإمارات لهذا المؤتمر التاريخي الضوء على سياسات دول مجلس التعاون في مجال تغير المناخ والاستثمارات الضخمة التي تمت وتم الإعلان عنها في السنوات الأخيرة في قطاع ما بات يُسمى «اقتصاد المناخ» أو الاستدامة والقائم بشكل رئيسي على الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتسارع والبيئة المناخية المحيطة بهذه الدول: الشمس والصحراء.

وتعتزم فرنسا، بدعم من الولايات المتحدة، طلب وقف التمويل الخاص لمحطات الكهرباء التي تعمل بالفحم أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ «كوب 28»، وفقا لما قالته ثلاثة مصادر مطلعة على المناقشات لرويترز في الهند وأوروبا.

ومن شأن الخطة، التي تم إرسالها إلى الهند هذا الشهر، أن تساهم في تعميق الانقسامات خلال المؤتمر، إذ تعارض الهند والصين أي محاولات لعرقلة تشييد محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم والتي تعتبرانها مهمة لاقتصادهما الذي يحتاج إلى الطاقة بشدة.

وللتغيرات المناخية تأثيرات سلبية لا يُستهان بها على الاقتصاد العالمي، ويتوقع الخبراء أن تتفاقم هذه التأثيرات في المستقبل القريب جداً، ومن تلك التأثيرات تدهور البُنية التحتية، وتقلص الإنتاج الزراعي بسبب التفاوت في مواسم الأمطار ما يهدد بنقص حاد في الغذاء لا سيما في الدول النامية، كما تزداد تكلفة القطاع الصحي بسبب الظروف الجوية القاسية وظهور أنماط جديدة من الفيروسات.. كما تشكو كثير من الدول من تأثير التغير المناخي على قطاع السياحة بسبب الظروف الجوية والفيضانات وارتفاع درجة الحرارة، فمنظمة السياحة العالمية تتوقع أن تكون الخسائر في هذا القطاع نحو 40 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030. واعتبرت دول خليجية أن تنمية هذا القطاع ستسهم في شكل إيجابي لخططها لتطوير اقتصاد ما بعد النفط، حيث تدرك دول المجلس أن إيرادات النفط لن تستمر إلى الأبد بهذا السخاء.. فعلى سبيل المثال أعلنت دولة الإمارات، على لسان رئيس الدولة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، منذ سنوات أنها ستحتفل حين تصدر آخر برميل نفط بحلول نهاية العقود الخمسة المقبلة.

وغالبا ما تركز مفاوضات المناخ على تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكن في مؤتمر الأطراف (كوب28) سيركز الاهتمام أيضا على غاز الميثان إذ توجد أدوات لمحاربة غاز الدفيئة القوي هذا. والميثان هو غاز موجود بكثرة في الطبيعة إذ إنه العنصر الرئيسي في الغاز الطبيعي. وهو ثاني أكثر الغازات الدفيئة المسببة لتغير المناخ بعد ثاني أكسيد الكربون. لكن تأثيره على الاحترار أكبر بحوالى 28 مرة من تأثير ثاني أكسيد الكربون خلال فترة ممتدة على 100 عام.

ووأصبحت مستويات الميثان في الغلاف الجوي حاليا أعلى بمرتين ونصف مرة من مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

ويساهم الميثان أيضا في إنتاج الأوزون، وهو ملوث خطر للبشر والأنظمة البيئية.

يأتي حوالى 40 % من غاز الميثان من مصادر طبيعية، خصوصا في المناطق الرطبة، لكنّ الجزء الأكبر منه (60 % تقريبا) مرتبط بالنشاط البشري.

أما المصدر البشري الرئيسي فهو الزراعة المسؤولة عن ربع الانبعاثات الناجمة عن تربية المواشي (تطلق الأبقار والأغنام غاز الميثان خلال عملية الهضم، والسماد) وزراعة الأرز إذ توفر الحقول المغمورة بالمياه ظروفا مثالية للبكتيريا التي ينبعث منها غاز الميثان.

وبعد الزراعة مباشرة، تأتي الطاقة (الفحم والنفط والغاز) بسبب تسربات من منشآت الإنتاج والنقل (خطوط أنابيب الغاز) بالإضافة إلى عمليات إطلاق مقصودة أثناء صيانتها.

كذلك، تصدر عن النفايات المنزلية كميات كبيرة من غاز الميثان عندما تتحلل.

وما زالت التقديرات لكمية الميثان المنبعثة في الغلاف الجوي غير دقيقة وفق الوكالة الدولية للطاقة، رغم التقدم الذي أُحرز في مراقبة الانبعاثات بفضل الأقمار الاصطناعية.

وتشير تقديرات الوكالة إلى أنه من شأن الخفض السريع لانبعاثات غاز الميثان المرتبطة بقطاع الوقود الأحفوري أن يمنع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 0,1 درجة مئوية بحلول منتصف القرن.

قد يبدو ذلك الرقم متواضعا، لكن تأثيره أكبر من تأثير «إزالة كل السيارات والشاحنات في العالم عن الطرق على الفور».

تأجيل اجتماع تحالف «أوبك +» إلى 30 نوفمبر .. وأسعار النفط تتراجع 5 % الاقتصادية

تراجعت أسعار النفط نحو 5 في المائة خلال تعاملات أمس، فيما أعلنت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» في بيان أن تحالف «أوبك +» أرجأ اجتماعا وزاريا كان من المتوقع أن يناقش تخفيضات إنتاج النفط إلى 30 نوفمبر الجاري بدلا من الأحد المقبل.

وكان من المتوقع أن يبحث اجتماع الأحد المقبل لتحالف «أوبك +»، الذي يضم «أوبك» وحلفاء من بينهم روسيا، مزيدا من التغييرات على اتفاق يحد بالفعل من الإمدادات حتى 2024، بحسب محللين ومصادر في «أوبك +».

وبحسب «رويترز»، قال مصدر في «أوبك +» طلب عدم ذكر اسمه إن تأجيل الاجتماع يحتمل أن يكون لإتاحة مزيد من الوقت للدول لمناقشة الامتثال لتخفيضات الإنتاج الحالية وكذلك المستقبلية المحتملة.

في حين أكد مصدر آخر أن السعودية وروسيا متفقتان على تأجيل اجتماع التحالف بسبب قضايا عالقة بخصوص منتجين آخرين.

وقال جيوفاني ستونوفو المحلل في بنك يو.بي.إس «الغموض ليس جيدا على الإطلاق للأسواق المالية، إذ ستضطر الأسواق الآن للانتظار لفترة أطول للحصول على صورة واضحة بشأن ما سيفعله تحالف «أوبك +» العام المقبل».

وهوى خام برنت في أحدث التعاملات نحو أربعة دولارات للبرميل، ليتداول دون 79 دولارا. وانخفض السعر من نحو 98 دولارا في أواخر سبتمبر تحت وطأة ارتفاع الإمدادات والمخاوف بشأن الطلب والتباطؤ الاقتصادي المحتمل.

واتسعت في الآونة الأخيرة الضغوط الهبوطية على أسعار النفط الخام وسط مؤشرات على تراجع الطلب في أمريكا واستمرار حالة عدم اليقين بشأن النمو الاقتصادي والركود العالمي.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إن الأسواق تتابع عن كثب أحدث بيانات المخزونات الأمريكية التي سجلت ارتفاعا الأسبوع الماضي، واحتمالات تأثير الزيادة في الطلب. وأشاروا إلى إيجابية قرار روسيا برفع الحظر على تصدير البنزين ونظرا لفائض العرض المحلي وانخفاض الأسعار ألغت وزارة الطاقة الروسية القيود المفروضة على صادرات البنزين التي تم فرضها في 21 سبتمبر الماضي لمعالجة نقص الوقود في البلاد ومن المتوقع تصدير 150 ألف برميل يوميا اعتبارا من ديسمبر المقبل فصاعدا. وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية إن السوق تتأثر بعدة عوامل أبرزها الاجتماع الوزاري الموسع لتحالف «أوبك +» موضحا أنه قبل الاجتماع تراقب السوق الأرقام الرسمية حول مخزونات النفط الخام والمنتجات الأمريكية التي توسعت خلال الأسابيع الأربعة الماضية إلى أعلى مستوياتها منذ أغسطس، كما أن هناك أيضا عطلة في الولايات المتحدة من المحتمل أن تؤدي إلى تقليص نشاط التداول في النصف الثاني من الأسبوع.

ونقل عن بنوك آسيوية أن التراكم المتوقع في المخزونات الأمريكية قد يبقي على الأسعار دون تغييرات واسعة، لكن تظل تجارة النفط الخام متقلبة في الأغلب حتى ترى السوق ما سيفعله تحالف «أوبك +» خلال الاجتماع المقبل. ويرى، سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أن وجود مؤشرات على توسع إمدادات النفط الخام من خارج «أوبك» اثرت في الأسعار في الأسابيع الأخيرة حيث عوض النمو في الإنتاج تأثير التخفيضات الجماعية والطوعية التي وافقت عليها «أوبك +» بما في ذلك روسيا حيث انخفضت صادرات الخام الروسي إلى أدنى مستوى لها منذ ثلاثة أشهر قبل الاجتماع.

ولفت إلى وجود بوادر على تحسن بيانات الطلب منوها إلى بيانات وكالة بلاتس التي أكدت أن شركات التكرير المستقلة في الصين بدأت البحث عن شحنات خام للتسليم في أواخر ديسمبر وأوائل يناير وسط توقعات بتخصيص حصص الاستيراد الجديدة لـ2024 بحلول نهاية العام.

من جانبه، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد إيه إف» في كرواتيا إن الاعتماد على الوقود التقليدي سيظل مهيمنا على مزيج الطاقة لعقود مقبلة، كما أن استثمارات الطاقة في الولايات المتحدة تعطي الأولوية حاليا لتطوير النفط والغاز المحلي من أجل الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي بعد استشعار أن استقلال الطاقة مهدد بالهجمات على مشاريع تنمية الموارد التقليدية.

وأشار إلى أن مشاريع مثل خط أنابيب «كي ستون إكس إل» تواجه تحديات قانونية وإلغاءات مستمرة، موضحا أن هناك حاجة إلى تأمين مستقبل عديد من المشاريع في إمدادات الطاقة التقليدية من أجل الأجيال المقبلة وتوفير أمن الطاقة.

وتتفق ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام مع أن ارتفاع مخزونات النفط الأمريكية تعزز مخاطر الركود لكن ارتفاع الطلب في فصل الشتاء والمنافسة في الأسواق الآسيوية قد يؤديان إلى ارتفاع الأسعار.

ولفتت إلى أن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط لها تأثير مباشر في أسعار النفط، كما تثير تحديات سلسلة التوريد القلق في السوق.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 84,75 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 84,44 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق ثاني ارتفاع عقب عدة انخفاضات سابقة وأن السلة خسرت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 85.47 دولار للبرميل.

تركيا تمدد اتفاقية استيراد الغاز الطبيعي من الجزائر حتى 2027

الشرق الأوسط

اتفقت تركيا والجزائر على تمديد اتفاقية استيراد الأولى الغاز الطبيعي لمدة 3 سنوات، وعلى العمل من أجل رفع حجم التبادل التجاري فيما بينهما إلى 10 مليارات دولار.

وقال وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، ألب أرسلان بيرقدار، إنه تم الاتفاق على تمديد الاتفاقية التي ينتهي العمل بها في أكتوبر (تشرين الأول) 2024 حتى العام 2027.

وأضاف الوزير التركي، عبر حسابه في «إكس» الأربعاء، أن اتفاقية التمديد وقعت خلال الاجتماع الثاني لمجلس التعاون التركي الجزائري رفيع المستوى، الثلاثاء، بمشاركة الرئيسين التركي رجب طيب إردوغان والجزائري عبد المجيد تبون، بين شركة خطوط أنابيب البترول التركية (بوتاش) والشركة الوطنية الجزائرية للنفط والغاز (سوناطراك)، مشيرا إلى أن الاتفاقية الأصلية بدأ العمل بها منذ عام 1988.

وأضاف أن العقد الحالي ينص على مواصلة تركيا استيراد 4.4 مليار متر مكعّب سنويا.

استثمارات وتجارة

من ناحية أخرى، قال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إن القيمة السوقية لاستثمارات الشركات التركية في الجزائر بلغت نحو 6 مليارات دولار.

وأعرب إردوغان، أمام منتدى للأعمال في العاصمة الجزائرية ليل الثلاثاء - الأربعاء، عن أمله في رفع قيمة الاستثمارات إلى مستوى 10 مليارات دولار في أقرب وقت ممكن.

ولفت إلى أن تركيا تعد أكبر دولة مستثمرة في الجزائر وتوفر أكبر قدر من فرص العمل فيها، باستثناء قطاع النفط والغاز الطبيعي، وأن نحو 1400 شركة تركية شريكة لشركات جزائرية في الجزائر توفر فرص العمل لنحو 5 آلاف مواطن جزائري.

وتم خلال زيارة إردوغان للجزائر توقيع 12 اتفاقية تعاون بين البلدين، شملت مجالات التجارة والتعليم والثقافة والبيئة والعلوم.

وعلى صعيد التجارة البينية، توقع الجانبان التركي والجزائري أن تتجاوز قيمة المبادلات التجارية بين البلدين 6 مليارات دولار في نهاية العام الحالي، وأكدا أنهما يستهدفان الوصول بحجم التجارة بينهما إلى 10 مليارات دولار على المدى المتوسط.

ووفقا لبيانات رسمية تركية، ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 30 في المائة العام الماضي، ليبلغ 5.3 مليار دولار، مقابل 4.2 مليار دولار في 2021.

ويحتل الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام 90 في المائة من صادرات الجزائر إلى تركيا من المنتجات النفطية.

وقال إردوغان إن حكومته تهدف للوصول إلى مستوى 10 مليارات دولار في التجارة مع الجزائر خلال أقرب وقت ممكن، وأشاد بالجهود التي تبذلها الجزائر لتحسين الإنتاج المحلي وقدراتها في القطاعات غير الهيدروكربونية.

وأضاف: «نهدف إلى تحويل علاقاتنا الراسخة في مجال الطاقة إلى شراكة طويلة الأمد من خلال تنويعها برؤية جديدة في هذا الإطار»، مؤكدا أن مؤسسات وشركات البلدين تعمل معاً لتطوير الشراكات في هذا الاتجاه.

وعبر إردوغان عن اعتقاده بأن رجال الأعمال الأتراك سيواصلون الاستفادة بالشكل الأمثل من إمكانيات التعاون والفرص الجديدة في الجزائر بشكل خاص. وقال: «سنواصل تقديم التسهيلات اللازمة لأشقائنا الجزائريين لضمان زيادة استثماراتهم في تركيا».

بدوره، أكد الوزير الأول (رئيس الوزراء) الجزائري، نذير العرباوي، تطلع بلاده إلى تحقيق العديد من المكاسب في تحسين مناخ الأعمال، ومساهمة المستثمرين الأتراك لبناء شراكة اقتصادية مثمرة مع نظرائهم الجزائريين وتجسيد نموذج اقتصادي قائم على التنويع الاقتصادي وتحقيق المنافع المشتركة والتعاون وفق قاعدة «رابح - رابح».

وقال العرباوي، خلال المنتدى الجزائري التركي للأعمال الذي شارك فيه مع إردوغان، إن الجزائر وتركيا تتمتعان بالكثير من الفرص المواتية التي يوفرها كلا الاقتصادين، والتي تشكل عاملا نوعيا لإضفاء قدر متزايد لحجم الشراكة والتجارة البينية، بصفة متكافئة ومتوازنة، وتجسيد الهدف الذي وضعه رئيسا البلدين ببلوغ المبادلات التجارية 10 مليارات دولار في المدى المتوسط.

40% وفر في استهلاك الكهرباء من رفع كفاءة الطاقة بمباني إمارة مكة المكرمة

مكة

استكملت كل من الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة «ترشيد»، وإمارة منطقة مكة المكرمة أعمال مشروع رفع كفاءة الطاقة في مباني ومرافق مقر إمارة منطقة مكة المكرمة، إضافة إلى المباني التابعة والمساندة، محققة وفرا في استهلاك الكهرباء يصل إلى 40% من إجمالي الاستهلاك السابق.

وتهدف «ترشيد» من خلال هذا المشروع إلى رفع كفاءة الطاقة وخفض استهلاكها في جميع مباني ومرافق مقر إمارة منطقة مكة المكرمة؛ حيث عملت على إعادة تأهيل 7 مبان بإجمالي مساحة تبلغ حوالي 65 ألف م2، وذلك وفق أفضل المعايير العالمية التي تهدف إلى رفع كفاءة الطاقة وخفض استهلاكها.

وأوضح العضو المنتدب، والرئيس التنفيذي لشركة «ترشيد» وليد الغريري، أن الشركة قد أجرت المسوحات الميدانية والدراسات الفنية على جميع المباني والمرافق الواقعة ضمن نطاق المشروع، وذلك قبل البدء في التنفيذ، وتبين لها أهمية العمل على رفع كفاءة الطاقة وخفض استهلاكها، كما تبين بعد ذلك أهمية إعادة تأهيل أنظمة التكييف والإضاءة وأنظمة التحكم في المباني الواقعة ضمن نطاق المشروع، مما سيجعل مباني ومرافق الإمارة أكثر كفاءة وقدرة على استهلاك وترشيد الطاقة.

وعملت «ترشيد» على تطبيق 6 معايير رئيسية للرفع من كفاءة الطاقة، من أبرزها: استبدال عدد من المبردات الرئيسية بأخرى مرشدة للطاقة وذات كفاءة أعلى، واستبدال بعض مضخات المياه المبردة بأخرى ذات كفاءة أعلى، وتركيب أجهزة ذات تردد متغير على بعض مضخات المياه المبردة، وذلك للتحكم في سرعة محركاتها وتحسين كفاءتها، وشملت المعايير تركيب نظام التحكم في محطات التبريد ونظام إدارة المبنى، كما أعادت تأهيل أنظمة الإضاءة الداخلية والخارجية عن طريق استبدال أنظمة الإضاءة التقليدية الحالية بأنظمة بتقنية الـ(LED) الموفرة للطاقة وذات أداء عالٍ في البيئة العملية، وكذلك تركيب حساسات الإشغال والتحكم في المكاتب والمرافق المساندة والتابعة لمقر إمارة منطقة مكة المكرمة.

وبلغ الوفر المستهدف للمشروع أكثر من 4 ملايين كيلووات ساعة سنويا، أي ما يعادل 40% من إجمالي استهلاك الكهرباء السابق، وبلغ التوفير المتوقع من المشروع تعادل استهلاك أكثر من 18 ألف برميل نفط مكافئ، وتفادي حوالي 6 آلاف طن متري من انبعاثات الكربون الضارة، أي ما يعادل الأثر البيئي لزراعة أكثر من 100 ألف شتلة سنويا.

وتسعى الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة «ترشيد» في رسالتها، إلى خدمة هدف الاستدامة الاستراتيجي للمملكة المنبثق من رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تحقيق وفورات كبيرة في الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية.

مشروع رفع كفاءة الطاقة في مباني إمارة منطقة مكة المكرمة

- إعادة تأهيل 7 مبان.
- إجمالي مساحة 65 ألف م2.
- تطبيق 6 معايير رئيسية للرفع من كفاءة الطاقة.
- الوفر المستهدف 4 ملايين كيلووات ساعة سنويا.
- يعادل الوفر 40% من إجمالي استهلاك الكهرباء السابق.

التوفير المتوقع من المشروع يعادل:

- استهلاك 18 ألف برميل نفط مكافئ.
- تفادي 6 آلاف طن متري من الانبعاثات.
- يعادل الأثر البيئي لزراعة 100 ألف شتلة سنويا.

«غولدمان ساكس» يتوقع بنسبة 35% تعميق «أوبك+» خفض إمدادات النفط

العربية

يرى بنك غولدمان ساكس، احتمالا بنسبة 35% بأن يقوم تحالف «أوبك+» بإجراء تخفيضات أكبر في الإمداد خلال الاجتماع المقبل لكن لفترة محدودة وبحجم معتدل كخطوة استباقية لضعف في الطلب في الربع الأول من العام المقبل.

وأشار البنك إلى أن أحد الخيارات تتمثل في خفض ما بين نصف مليون إلى مليون برميل يوميا خلال الربع الأول من 2024.

ليتم تقاسم الخفض بين كبار المنتجين بما في ذلك السعودية وروسيا والإمارات والعراق والكويت.

وفي الوقت نفسه، رجح «غولدمان ساكس» أن تقوم السعودية وروسيا بتمديد تخفيضاتهما الطوعية حتى الربع الأول من عام 2024 على الأقل.

من جانبها، قالت مديرة معهد «حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط» لوري هايتيان، إن هناك معطيات مختلفة بشأن أسعار النفط حالياً، تتمثل في التباطؤ الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي لا سيما في أوروبا وأميركا وبسبب التباطؤ فهناك زيادة متوقعة في المعروض لعام 2024، وهو ما قد يخفض الأسعار.

وأضافت لوري هايتيان، في مقابلة مع «العربية Business»، اليوم الأربعاء، أن هناك أيضاً مخاطر جيوسياسية منها تعرض السفن في مضيق باب المندب لمخاطر، وأيضاً توجد مخاطر مناخية في قناة بنما بسبب شح المياه توجد صعوبة في مرور السفن وهذا ما قد يرفع الأسعار.

وأوضح أن كل هذه العوامل تتصارع على أسعار النفط، وتدخل «أوبك+» الاجتماع من هذا المنظور.

شكراً